

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المرفقة لشركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" في ٣١ مارس ٢٠٢٤ - شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية "خاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي باجمالي أصول نحو ٢٥,٨٥٢ مليار جنيه مصري وقائمة الدخل (الأرباح والخسائر) بصافي ربح بعد الضريبة بنحو ١٠٢,٢٨ مليون جنيه مصري وكذا قوائم الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات المتممة الأخرى، وإدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتختصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على تلك القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى وبقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عمليات المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد باننا ننسحب على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

أساس الاستنتاج المتحفظ

١- تضمن رصيد أول المدة للأصول الثابتة نحو ٣,٣٦٣ مليار جنيه مصري قيمة فروق أسعار الصرف والمرسلة على الأصول الثابتة وذلك وفقاً لتطبيق قرارى رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٥٦٨ و ٤٧٠٦ لسنة ٢٠٢٢ كما تضمنت اضافات الاصول الثابتة خلال التسعة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤ مبلغ نحو ٣,٣٨١ مليار جنيه مصري قيمة فروق أسعار الصرف والمرسلة أيضاً على الأصول الثابتة وذلك وفقاً لتطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١١ لسنة ٢٠٢٤ ووفقاً لما ورد بتلك القرارات حيث تتم رسلة فروق العملة ضمن تكلفة الأصول المقنتاه بالتزامات عملات اجنبية وذلك على الرصيد المتبقي بحيث يجب ألا تزيد صافي التكلفة المعدلة عن القيمة الاستردادية للأصل والتي يتم قياسها وفقاً لمتطلبات الفقرات أرقام (٩,٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "إضمحلال قيمة الأصول" وحيث أن إدارة الشركة لم تقم بعمل دراسة للقيمة الاستردادية لتلك الأصول الثابتة والمرسمل عليها فروق العملة السابق الاشارة اليها باجمالي مبلغ نحو ٦,٧٤٤ مليار جنيه مصري وبالتالي لم نتمكن من التحقق الى أي مدى يتم رسلة تلك المبالغ على الاصول الثابتة ضمن تكلفتها.

٢- لم تقم إدارة الشركة بإعادة النظر في طريقة الإهلاك المستخدمة والتي تعكس النمط المتوقع من الشركة والذي على أساسه تستهلك المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصول الثابتة حيث يجب تغيير طريقة الإهلاك لتعكس التغيير في ذلك النمط وذلك وفقاً للفقرات أرقام (٦٠) ، (٦١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" حيث وجود أصول مهلكة دفترياً ومازالت تعمل بالإنتاج حتى ٣١ مارس ٢٠٢٤ قيمتها الدفترية في ذلك التاريخ نحو ٢٢٠,٥ مليون جنيه مصري كان يجب إعادة النظر في تغيير طريقة اهلاكها.

٣- لم تقم إدارة الشركة بإدراج كلاً من الآلات والمعدات والعدد والادوات والمدرجة بالايضاح رقم (٧ أ) تحت حساب التكوين الاستثماري والبالغ قيمتها الدفترية ٨,١٦ مليون جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠٢٤ ضمن الأصول الثابتة ، على الرغم من جاهزية تلك الاصول للاستخدام في الغرض الذي اقتنيت من أجله تطبيقاً للفقرة رقم (٥٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها"، وعليه فلم تقم إدارة الشركة بحساب إهلاك لتلك الأصول مخالفة بذلك الاحكام الواردة ضمن معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" السابق الاشارة اليه مما أدى إلى تضخيم قيمة الأصول وإنخفاض المصروفات وزيادة في صافي الارباح بقائمة الأرباح أو الخسائر.

- ٤- لم تقدم لنا إدارة الشركة دراسة حول تقدير القيمة الاستردادية لمشروع ال-ERP والبالغ قيمته نحو ٢٣,٦٧ مليون جنيه مصري وذلك وفقاً لحكم الفقرة رقم (٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "إضمحلال قيمة الأصول" وذلك حتى يتم تقييم مدى حاجة الشركة لتكوين إضمحلال في قيمة ذلك الأصل.
- ٥- لم تقم إدارة الشركة بتطبيق أسعار الضريبة المعمول بها وفقاً لقانون ضريبة الدخل وذلك بالمخالفة لحكم الفقرة رقم (٤٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" وذلك عند حساب الضريبة المؤجلة الخاصة بفروق إعادة تقييم الاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث تم تطبيق سعر ضريبة ١٠٪ والسعر المعمول به وفقاً لقانون الضريبة العامة على الدخل هو الـ ٢٢,٥٪.
- ٦- لم يتم الإفصاح عن نموذج الاعمال والسياسة المتبعة وذلك بالنسبة للاستثمارات في السندات الحكومية بالمخالفة للفقرة رقم (٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" وكذلك مخالفة الفقرة رقم (١,١,٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية - الإفصاحات"
- ٧- تضمن أيضاً رصيد أول المدة للأصول غير الملموسة نحو ٦٤٣,٧٤ مليون جنيه مصري قيمة فروق أسعار الصرف والمرسلة على الأصول غير الملموسة وذلك وفقاً لتطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٥٦٨ و ٤٧٠٦ لسنة ٢٠٢٢ كما تضمنت الإضافات خلال التسعة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤ مبلغ نحو ٥٥٠,٤٥ مليون جنيه مصري قيمة فروق أسعار الصرف والمرسلة أيضاً على الأصول غير الملموسة وذلك وفقاً لتطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١١ لسنة ٢٠٢٤ ووفقاً لما ورد بتلك القرارات حيث تتم رسلة فروق العملة ضمن تكلفة الأصول المكتتاه بالتزامات عملات اجنبية وذلك على الرصيد المتبقي بحيث يجب ألا تزيد صافي التكلفة المعدلة عن القيمة الاستردادية للأصل والتي يتم قياسها وفقاً لمتطلبات الفقرات أرقام (٩,٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "إضمحلال قيمة الأصول" وحيث أن إدارة الشركة لم تقم بعمل دراسة للقيمة الاستردادية لتلك الأصول غير الملموسة والمرسل عليها فروق العملة السابق الإشارة إليها باجمالي مبلغ نحو ١,١٩٤ مليار جنيه مصري وبالتالي لم تتمكن من التحقق الى أي مدى يتم رسلة تلك المبالغ على الأصول غير الملموسة ضمن تكلفتها.
- ٨- لم تقم إدارة الشركة بالإفصاح ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية ايضاح رقم (١٠) "الأصول غير الملموسة" عن أية معلومات لو صف وطبيعة وفئة تلك الاصول بالمخالفة للفقرة رقم (١٢٢ ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة".
- ٩- لم نواف بشهادة بالمخزون لدى الغير والبالغ رصيده في تاريخ المركز المالي ما قيمته نحو ٣٥٣,٩٣ مليون جنيه مصري.
- ١٠- لم نواف بكشف الأصناف بطينة الحركة أو الدراسة المعدة في هذا الشأن للوقوف على مدى كفاية الاضمحلال المكون في قيمة المخزون في تاريخ المركز المالي وذلك وفقاً لمتطلبات الفقرة رقم (٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون".
- ١١- لم توافينا إدارة الشركة بدراسة بشأن تقييم المخزون في ٣١ مارس ٢٠٢٤ وذلك طبقاً لما هو وارد بالسياسات المحاسبية للشركة سياسة رقم (٦-٥) بالقوائم المالية والمستمدة من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون" وبالتالي لم نستطع التحقق من صحة عرض قيمة المخزون بالقوائم المالية ومدى التزام إدارة الشركة بتطبيق السياسة المحاسبية وبالتبعية الالتزام بما هو وارد بالمعيار المحاسبي المشار اليه.
- ١٢- لم تقدم لنا الشركة دراسة لحساب قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك الاصول بغض النظر عن وجود مؤشرات لحدوث الخسارة والمتمثلة في قيمة العملاء والارصدة المدينة الاخرى وذلك تطبيقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" الذي تم فيه استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- ١٣- لم نواف بشهادة من المستشار الضريبي للشركة توضح الموقف الضريبي وحاجة الشركة الى تكوين أية مخصصات لمقابلة أية التزامات ضريبية ، كما لم توافينا إدارة الشركة بالموقف القانوني للشركة في تاريخ المركز المالي موضعاً به أية التزامات على الشركة نتيجة أية نزاعات قانونية وذلك لدراسة مدى حاجة الشركة الى تكوين مخصصات لمقابلة تلك الالتزامات وذلك تطبيقاً لما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة".

١٤- لم تقم إدارة الشركة بالإفصاح ضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية إيضاح رقم (١٦) عن تقديم شرح مختصر عن طبيعة الالتزام والوقت المتوقع لأية تدفقات خارجة كما لم تشير إلى حالة عدم التأكد من المبلغ أو التوقيت لتلك التدفقات الخارجة وذلك وفقاً لما جاء بالفقرة رقم (٨٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة" كما لم تفصح عن ما إذا كان هنالك نزاع مع الأطراف الأخرى تجاه موضوع المخصص يصعب معه الإفصاح عن طبيعة ذلك المخصص وذلك كما جاء بالفقرة رقم (٩٢) من المعيار المشار إليه.

١٥- لم تطبق الشركة الإفصاح الوارد بالفقرات (ب٨٧ ، ب٨٩) ملحق (ب) إرشادات التطبيق الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" حيث يتطلب المعيار تصنيف الإيرادات من العقود مع العملاء إلى فئات تعكس كيفية تأثير طبيعة ومبلغ وتوقيت وظروف عدم التأكد المحيطة بالإيراد والتدفقات النقدية بالعوامل الاقتصادية وتتضمن أمثلة الفئات التي قد تكون مناسبة ما يلي (نوع السلعة أو الخدمة - الإقليم الجغرافي - نوع العقد - مدة العقد - توقيت تحويل السلع والخدمات - قنوات المبيعات ... الخ).

١٦- لم تقم إدارة الشركة بالإفصاح ضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية عن الإفصاحات المطلوبة وفقاً للفقرة رقم (٧٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) "تصيب السهم من الأرباح".

١٧- لم تقم إدارة الشركة بالإفصاح ضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية عن تاريخ اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية وذلك وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٧) "الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية" فقرة (١٧).

الاستنتاج المتحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود وفيما عدا تأثير ما ورد بفقرات أساس الاستنتاج المتحفظ أعلاه، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" في ٣١ مارس ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مراقب الحسابات



ماني فؤاد راشد
سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٩٤)
سجل مراقبي حسابات البنك المركزي (٤٥٢)
س.م.م (١١٧٧١)
PKF راشد وبدر وشركاهم

القاهرة في: ٢٣ يوليو ٢٠٢٤